بالغين طايعين او مكرهين لانه يشترط البلوغ والطوع
واعلم من قوله وان عبدين او كافرين مع قوله
ما ذكر تحت الاطلاق فللرد على من يقول ان العبد
يجلد خمسين وان الكافر يرد الى حكام ملته وجلد
البكر الحر مايه وتشطر للرق وان قل هذا هو النوع
الثاني من انواع الحد والمعنى ان البكر الحر المسلم
البالغ اذا زنى فانه يجلد ما يه جلدة ويغرب عاما
والمراد بالبكر غير المحصن وهو من لم يتقدم له
وطي اصلا او تقدم له وطي في امنه او في زوجة لكن
في حيضها او في نكاح فاسد لم يفسخ وقيد واه ما
الرقيق ذكرا او انثى وان قل جزء فيه فعلى كل منهما
جلدة لان الرقيق عليه نصف ما على الحر من العذاب
وذهب ابن عباس وجماعة الى ان الارقاء لا يجلدون
الا اذا تزوجوا لقوله تعالى فاذا احصن فان اتين
بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من
العذاب ومعنى احصن تزوجن ومفهومه ان
اذا لم يتزوجن لا يجب عليهن الجلد والجواب ان
ذلك انما ثبت على خلاف حكم الغرة من احصن واما
على وفقها فقضاه اسلمي وهو قول الاكثرين على
الغرة الاولى فلان الحجة في الاية انما اوجبت عليهن
الحد مع الاحصان دون الرجم بالتزوج فلا يلزم
لا يجب عليهم الرجم اذا لم يتزوجن بطريق
الاولى فالاية تسقط لتفي الرجم عن الارقاء فلذلك
عمهم المواقعة ويحصن كل دون صاحبه
بالعتق والوطي بعده يعني ان احد الزوجين

الرقيقين

الرقيقين اذا اعتقه سيده ثم احصن صاحبه بعد ذلك
فانه يحصن دون صاحبه الذي لم يحصل له عتق
وكذلك اذا اسلم الزوج ثم احصنها صاحبه فانه
يحصن وتقدم التنبيه على انه يشترط
في الوطي الذي يحصن ان يكون بالنكاح وان لا
يكون بمتوعا وان لا يكون فيه مناكرة كما في الحلال
وقاله ابن الحاجب بعبارة ويحصن الخ حصنه
مهملة في قوة الجزئية وكل فاعل لم يتعمد به السوء
فهو في قوة قولنا وقد يحصن كل من الزوجين دون
صاحبه وقد يحصنان والحاصل انه قد يحصن
كل من الزوجين وقد لا يحصنان وقد يحصن الزوج
دون الزوجة او بالعكس ولو قال بكالعتق ويكون
الضمير في بعده راجعا للكالعتق ويكون شاملا لجميع
الصور كان احسن لكن انما خص العتق لانه المطرد
واما الاسلام فلا يطرد لانه انما ثبت من جانب الرجل
ولا يتاتي في حرة مسلمة تحت كافر وغرب الذكر
الحر فقط احترازا من هذا هو النوع الثالث من انواع الحد
وهو التغريب مع الحد والمعنى ان الحر الذكر اذا زنى فانه
يحد مايه ويغرب عاما كاملا من يوم سجنه في البلد
الذي نفي اليه واما العبد فلا تغريب عليه لما يلحق
سيده من الضرر ذكرا كان او انثى وكذا الحرة
لا تغرب عليها لما يخشى عليها من الزنى بسبب
ذلك ولو رضي سيد العبد او رضيت المراة وزوجها
واشترط له عدم انه لو غرب نفسه لا يكفي وظاهر
قوله وغرب الذكر الحر ولو كان عليه دين لانه يوجد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)